

الفصل الثالث

الأمية والطفولة فى مصر (محددات الظاهرة)

عرفنا فيما سبق أن الأمية ظاهرة اجتماعية سلبية ، وتمثل الأمية أحد المسببات ، وفى ذات الوقت أحد نتائج قصور تطبيق النمو الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بدرجة ملموسة . والحقيقة أن النظام التربوى التعليمى ليس مسئولاً بمفرده عن تزايد خطورة قضية الأمية عامة وأمية الطفل خاصة ، لأننا لا نستطيع إيجاد حلول لمشكلة الأمية وقضاياها دون ربطها بظروف المجتمع ، واقعه وموارده .

ومع ذلك كله يطلب الأمر إنشاء نظام تربوى يجسد القيمة العليا فى الإنسان ، باعتباره أثمن وأنبى ما فى الوجود ، فلقد أصبحت الفرصة مواتية فى مصر بعد صدور القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وديمقراطية التعليم التى بلغت مداها فى رؤية القيادة السياسية وهى تبنى مدرسة كل يوم ، وتتوسع فى دور العلم لمواجهة التحديات الحضارية ، والالتفات إلى قاعدة السلم التعليمى ، أى بالطفل ، بحيث يعد الإنسان الجديد إعداداً يمكنه من الإحساس بقيمته وذاته ودوره فى الحياة العصرية ، وقد زود بالقيم العليا ، ويضيف إليها فيما يرى

د. انطونيس كرم : روح المبادرة والإبداع والانتظام والمنهجية العلمية العقلانية وغيرها من القيم التي تخلق الإنسان القادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة .

إذا لم تعد الأمية هي الأمية الأبجدية أو عدم الإلمام بالقراءة والكتابة Unliteracy وحسب بل باتت الأمية الحضارية هي المقلقة للدول النامية بحيث تنهض من رقبتها المعاصرة لتحدث ، وبجدية لا مناص عنها البديل التعويضي Replative للتخلف الثقافي Cultural Lag أو ليست وصمة اجتماعية أن يتعامل طفل الدول المتقدمة مع أحدث أجيال الحاسبات الآلية ، وأحيانا يضع الطفل الموهوب برامج للحاسب الآلي بينما تقف طموحات منظمات المجتمع في العالم الثالث عند التصدى لمشكلة محو الأمية الأبجدية لأطفاله !!، ربما دفع هذا الواقع المرير أحد الباحث ليقول «فالعرب يعيشون حالة أمية تكنولوجية ، وهم بحاجة حقا إلى جهد تنويري اجتماعي كبير ، وعملية محو أمية تكنولوجية لمجتمعاتهم (اسامة الخولي ، نحو إقامة قاعدة تكنولوجية ، الكويت ١٩٨٢) ، ويتفق في الرأي نفسه د. خالد عبد الله لطفى وهو يشخص علل الأمية في مصر بقوله : إن الأمية الوظيفية (الحضارية) ، هي تلك التي تشكل فعلاً العقبة أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي ، إن محو الأمية يتمثل في تكوين فرد مستنير يفهم مختلف قضايا مجتمعه ، ويتمكن من مزاولة كافة النشاطات التي تستلزم القراءة والكتابة بما في ذلك استيعاب المعارف الجديدة عليه ، ونقلها للغير ، أو نقلها إليه ، بهذا فإن محو الأمية الوظيفية يستلزم :

- ١ - توفير مستوى معين من القراءة والكتابة لكل فرد.
- ٢ - توفير حد أدنى من المعارف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .
- وليس من شك أن التعليم الأساسى بحلقتيه : الابتدائية والإعدادية يستطيع فى حالة الاستيعاب المخطط القادر لأطفالنا - يستطيع - محو الأمية الأبجدية على أقل تقدير لأن طفل الرابعة عشرة سيكون قدرة، Ability على اكتساب معارف محددة وكذلك القراءة والكتابة والحساب .

الأمية فى مصر - الأنواع والمنابع :

فى استهلال المشروع التجريبي الذى يقوم به المجلس القومى للطفولة والأمومة فى مصر لمحو أمية الطفل والمرأة تقول د. هدى بدران إن مشكلة الأمية واحدة من المشكلات المحورية فى المجتمع المصرى بحكم كونها مشكلة ذات تأثيرات متعددة الاتجاهات ، فالانعكاسات الضارة لهذه المشكلة ، لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة ، ولكنها تتعدى ذلك لتصيب جوانب أخرى ، إذا لا ينحصر تأثيرها السلبى على الجانب الإدراكى والمعرفى للفرد فى حد ذاته ، ولكن هذا التأثير السلبى يمتد ليشمل جوانب السلوك المتبادلة بين الفرد وباقى مكونات المجتمع الذى يعيش فيه ، وإذا علمنا أن السلوك الفردى لا يقتصر على السلوكيات الاجتماعية بل يتعداها إلى جوانب السلوك الأخرى

مثل السلوك الاقتصادى والسلوك السياسى ؛ لأمكننا القول بأن مشكلة الأمية تمثل آفة يمكن أن تصيب ما يسعى المجتمع المصرى أن يجنيه من ثمرات نتيجة للجهد والعرق المبذول فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ترى بعد تشخيص المشكلة أو القضية ما هى محدداتها أو أنواعها :

الأمية الأبجدية :

أو الأمية البيضاء ، وهى عدم الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة والحساب وهى أقدم أنواع الأمية التى أصابت المجتمعات النامية بعامة ، ومصر بخاصة هى إحدى دول العالم النامى التى تواجه المشكلة من زمن بعيد (انظر الفصل السابق) ، وعلى الرغم من ثبات مبدأ التعليم الإلزامى - وبالرغم من تحقيق مجانية التعليم وكفالة مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد - بالرغم من ذلك كله - فإن نسبة الأمية فى مصر مازالت نسبة عالية بالقياس إلى المجهودات التى بذلت والانتساع الكبير فى سلم النظام التعليمى أفقياً ورأسياً .

إننا نستطيع الوقوف عند نتائج التعدادات السكانية الأخيرة ، موازنة مع فترات سابقة ، بحيث تكشف لنا الإحصائيات عن حجم مشكلة الأمية الحقيقى - يتصور البعض أنه قد تحققت معدلات لا بأس بها فى مواجهة المشكلة ، وهو يستقرى جملة أعداد الأميين فى المجتمع المصرى فى تعداد عامى ٤٧ - ١٩٨٦م ، ففى عام ١٩٤٧ كان

إجمالي أعداد الأميين ١٧,٤٠٠,٠٠٠ مليون أمى ، وفى عام ١٩٨٦ كان الإجمالى ١٧,١٠٠,٠٠٠ مليون أمى ، وهى تعنى الانخفاض فقط فى نسبة الأمية إلى عدد السكان الإجمالى . وبالنظر فى الاحصائيات السكانية لتعداد السكان فى الأعوام : (٦٠ - ٧٦ - ١٩٨٦) سنجد صورة وصفية دقيقة بالأرقام عن توزيع الأميين ونسبة الأميين إلى اجمالى السكان :

- يتبين لنا أن نسبة الأمية فى الريف أعلى منها فى الحضر ، وأنها تزيد بين الإناث عنها بين الذكور بفارق ملحوظ ، وتبلغ الأمية أقصى مستوى لها بين الإناث فى الريف فكان نصيب الإناث من الأمية كالتالى :

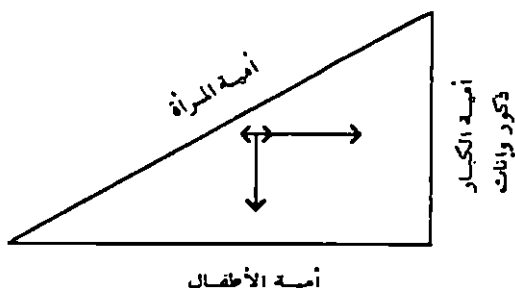
٥٩,٩٪ فى تعداد ١٩٦٠ ٧,٥ مليون

٦٢,١٪ فى تعداد ١٩٧٦ ٩,٤ مليون

٦١,٨٪ فى تعداد ١٩٨٦ ١٠,٢ مليون

الملاحظ أن النسب السابقة تخص الإناث وحدهم (فوق سن العاشرة) أما الذكور فوق العاشرة فبلغت نسبة الأمية بينهم فى آخر تعداد ٣٧,٨٪ .

ولعل أخطر ما يواجه مثلت الأمية - إن صح التعبير - هو قاعدته وامتداده .. بل المستقبل الذى نرجوه ، ويمكننا إيضاح صورة الأمية فى مصر الآن من خلال الرسم الهندسى التالى :



إن قرابة ربع مليون طفل على الأقل ينضمون دون إرادتهم ، وإرادتهم إلى حجم الأمية في مصر، منهم ١٥٠ ألف طفل لا يجدون مكاناً بالمدارس (نقص استيعاب اضطرارى) ومائة ألف طفل متسرب (من صفوف الدراسة لأسباب سبق إيضاها) .

لقد أفرزت الإحصائيات السكانية نتائجها فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، لكن يبدو أن التعداد الأخير كان مؤشراً ، يتناغم مع فلسفة القيادة السياسية وهى تضع الخطة التنموية الشاملة للدولة ، فالطفولة باتت محل الاهتمام العالمى والقومى ، ومصر بحكم ريادتها من أهم الدول التى بدأت فى التصدى لمشكلات الطفولة وقضاياها . وأهم تلك القضايا «محو أمية الطفل» التى نرجو لها أن تحسم وبفعالية لصالح مصر الحاضر والمستقبل ، بيد أن الحقائق التى يتوصل إليها العلم تلزم الهيئات المعنية بضرورة التسليح لمواجهة المشكلة .. فالإحصائيات بين أيدينا - بكل الأسف - نتائجها أو دلالتها مفزعة :

- فى تعداد ١٩٦٠ كان مجمل أعداد الأطفال فى سن المدرسة (الملزمين) يبلغ: (٧,٩٢٠,٨٢١ مليون) لم يلتحق منهم بالمدرسة (نقص استيعاب وتسرب (١,٧٠٠,٤٨٣ مليون) ، أى قرابة $1\frac{3}{4}$ مليون طفل أمى خارج المدرسة.

- فى تعداد ١٩٧٦ كان مجمل أعداد الأطفال فى سن المدرسة (الملزمين) يبلغ: (٩,٧٣٩,٣٦٢ مليون) لم يلتحق منهم بالمدرسة (انقص استيعاب وتسرب (١,٦٧٥,٧٨٠ مليون) أى أقل قليلاً من الناقـد السابق .

فاستقراء الإحصاء الاستقرارى لوزارة التعليم وكتاب اقتصاديات التعليم لمعهد الدراسات والبحوث الإحصائية عن عام ١٩٨٠ ، يدلنا على مؤشرات خطيرة لتزايد حجم معدلات الأمية بين الأطفال ، ونراها أمية اضطرارية ، فلقد بلغ جملة أعداد الأطفال فى سن الإلزام (١١,٣١٠,٠٠٠ مليون) وجملة الأعداد المقبولة من بينهم فى المدارس (٨,٩٩٧,٤٩٠ مليون) بينما ارتفعت أعداد المتخلفين عن الالتحاق والمتسربين إلى (٢,٣١٢,٥١٠ مليون) ، ويشير آخر إحصاء رسمى لوزارة التعليم عن العام ١٩٩١/٩٠ أن ربع مليون طفل أمى هو المتوسط السنوى بين أعوام (١٩٩١/٨٢) وهم أطفالنا فى سن الإلزام ، ممن يتسربون من التعليم الابتدائى بصورة إرادية ولا إرادية ١٥٠ ألف طفل متسرب بالاضافة إلى ١٠٠ ألف طفل لا يتقدمون للالتحاق بالمدرسة كل عام» ..

إذا فالمجتمع يعطل من ثروته البشرية القاعدية $\frac{1}{4}$ مليون مواطن ،
كان من المنطقي أن يعدهم لبناء المستقبل والوعي بعناصر الحاضر
ومفرداته ، إن أجراس الخطر تدق للالتفات المخطط له لاستيعاب تلك
الأعداد الهائلة ، ومحور أميتها وفقا لبرامج فعالة تحشد لها الطاقات
البشرية ، والموارد المالية والاسترشاد بالتجارب العالمية السابقة في دول
آسيوية وأوروبية كاليابان والصين وروسيا .

والتسرب كأبرز رافد من روافد الأمية أو منابعها ، ليس مقصوراً
على مصر وحدها بل يمثل أهم منابع الأمية عند الأطفال العرب ،
حتى عند الدول العربية التي تمتلك الموارد الاقتصادية الضخمة ، يقول
التقرير السنوي لجامعة الدول العربية (١٩٨٩) ، وهو يناقش أوضاع
الطفل العربى «... يزداد عدد الأطفال العرب المتسربين الذين لا يجدون
مقاعد للدرس ، فالمدارس العربية (الابتدائية) لا تستوعب سوى أقل
من ٧٠٪ من الأطفال فى سن الدراسة ، فإذا اعتبرنا أن نسبة السكان
فى فترة العمر ٦ - ١١ سنة إلى جملة عدد السكان تبلغ ١٢٪ فى
المتوسط ، فإن عدد الأطفال فى تلك الفترة العمرية بالبلاد العربية يبلغ
(إجمالاً) ١٧,٨٩٨,٧٢٠ مليون طفل ، وحيث أن أعداد التلاميذ
المتحقين بالمرحلة الابتدائية يبلغ ١٢,٠٨٠,٤٥٤ مليوناً من الأطفال ،
فإن نسبة الاستيعاب بالمرحلة الابتدائية بتلك الدول تبلغ ٦٧,٥٪ ،
ويقدر التقرير أن عدد الأطفال فى سن ٧ - ٨ سنوات الذين لم
يستوعبوا فى المدارس الابتدائية العربية بنحو ٣,٦٧٥,٨٠٢ مليون

طفل ، ويقدر التقرير أيضًا أن الذين حرّموا من التعليم الابتدائي بلغ إجمالي عددهم ١٢,٩٥٧,٧٨٠ مليون طفل ، أى قرابة ١٣ مليون طفل أمى .. حرّموا دون إرادتهم من دور التعليم .

ولعل الآراء الصائبة التى وردت فى الورقة البحثية ، التى أعدها المجلس القومى للطفولة والأموية لحو أمية المرأة والطفل ، إستجابة من المجلس لإعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر (٩٠ - ١٩٩١م) عقدًا لحو الأمية - لعلها قد وقفت عند أدق جوانب منابع الأمية - تقول الورقة : (.. إن المنبع الرئيسى لتغذية تيار الأمية فى مصر يرتبط بشكل محدد بقدرة النظام التعليمى ، فكلما ارتفعت قدرة النظام التعليمى (وعلى الأخص فى مرحلة التعليم الأساسى) على استيعاب الأطفال المطلوب إلحاقهم بهذه المرحلة الإجبارية من التعليم ، كلما ساعد هذا الأمر على سد جانب من روافد الأمية المتدفقة إلى ساحة المجتمع . وإلى جانب هذا ، فإن رفع قدرة النظام التعليمى على الاحتفاظ باستمرارية الطفل حتى الانتهاء من السلم التعليمى للمرحلة الأساسية ، سوف يترتب عليه بالضرورة إغلاق الطريق المؤدى إلى تدفق أعداد إضافية من الأميين إلى المجتمع ، ولهذا نميل إلى القول بأن المنبع الرئيسى للأمية فى المجتمع يتمثل فى جوانب التسرب من التعليم الابتدائي (مرحلة التعليم الاساسى) ، وهذا التسرب يمكن ارجاعه إلى مايلى :

(أ) التسرب بصورة إرادية :

ويمثل فى أعداد الأطفال الذين يتخلفون عن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى لأسباب اقتصادية واجتماعية لأولياء الأمور ، وترتبط بهم شخصياً غير مبالين أو مهتمين بما لهذا التصرف من آثار قانونية مخالفة لقانون التعليم الإجارى ، وهم فى هذا الصدد يفضلون الوقوع تحت طائلة القانون وعقوباته وغراماته عن إلحاق أبنائهم بالتعليم (لاحظ ضالة الغرامة وبساطة العقوبة) على عكس قانون التجنيد الإجارى ، فقد أثبتت حرب ١٩٧٣ أن التعليم والخدمة العسكرية والوطنية وجهان لعملة واحدة.

(ب) التسرب بصورة لا إرادية :

ويمثل فى أعداد الأطفال الذين يتخلفون عن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى بسبب عدد من الاعتبارات الخارجة عن إرادة ولى الأمر الذى يريد إلحاق الطفل بالمدرسة ، ولا يجد له مكاناً ، ولهذا فمن بين هذه الاعتبارات قصور القدرة الاستيعابية للفصول القائمة ، أو عدد المدارس بالقرية أو المدينة عن امتصاص هذا الحجم من الأطفال الذين يتقدمون للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى .

كذلك فإن السليبيات المرتبطة بعنصر الجذب لاستمرار الأطفال فى التعليم لاستكمال مرحلة التعليم الإجارى ، تمثل جانباً هاماً فى تسرب أعداد كبيرة من الأطفال بعد قبولهم فى المدارس ، وقد يأتى هذا

التسرب بعد عام أو أكثر نتيجة تولد الإحساس لدى ولى أمر الطالب ، أو لدى الطالب نفسه بعدم جدوى الاستمرار فى هذا السلم التعليمى الذى لا يؤدى ولا يحقق الهدف التعليمى المرجو منه (من وجهة نظرهم) وقد يكون لديهم الأمثلة واضحة لأطفال أتموا رسميًا مرحلة لا بأس بها من سنوات تعليمية ، تصل إلى خمس سنوات ولا يزال حالهم كما هو عليه من الأمية ، وعدم حصولهم على القدر المناسب من المعرفة التى تتناسب مع الفترة الزمنية التى ضاعت من أعمارهم .

إن الفئات العمرية التى استغرقتها الأمية الأبجدية فى ضوء ما قدمناه وقفت عند الفئة العمرية Age-set من الأطفال فى السن الإلزامية ، وهى فئة انضمت إلى فئة أمية الكبار ، وفئة الإناث (أمية المرأة) باعتبارها فئة عمرية نوعية تزداد أميتها عن أمية الذكور بدرجة كبيرة ، ولعل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن قادرة فى النصف قرن الماضى على مواجهة المشكلة مواجهة حاسمة ونهائية . بسبب ضعف الموارد المالية الموظفة لهذا الهدف القومى من ناحية ، والحروب وتبعاتها الضخمة ، بالإضافة إلى المتغيرات المتلاحقة فى الهيكل الاجتماعى السكانى (الزيادة المطردة فى عدد السكان) ، كل هذه العوامل أخفقت أن تقضى بشكل نهائى على الأمية الأبجدية لتلك الفئات العمرية.

* * *

الطفل والأمية الحضارية :

قطعت مصر ، ومنذ بضع سنوات خطوات مدروسة ، بغية رعاية الطفل وثقافته داخل المدرسة وخارجها ، ويجب الإشارة هنا إلى أهمية دفع القيادة السياسية لمحاور الاهتمام بالطفولة ، وتبنى السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية لمشروعات رعاية الأطفال وثقافتهم من منظور علمى تنموى ، بوصفها متخصصة فى الطفولة ، وقد نجحت الجهود المبذولة فى قيام منظمات قطرية وقومية ومحلية ، للإشراف على برامج خدمات الطفولة .

وواقع الطفل المصرى بخاصة ، والعربى بعامة ، ينبئنا عن إمكانية صياغة أفضل للظروف الصحية والتعليمية والثقافية التى يعيشها الطفل ، إن ٧٠ مليون طفل عربى (ربع هذا العدد فى مصر وحدها) ، ينتظرون المقاعد الدراسية ، والمناهج المطورة للقرن الجديد ؛ وإلى رعاية صحية واجتماعية وخدمات ثقافية .

لقد نفذت عدة برامج قومية تستهدف الطفل المصرى كإنشاء المكتبات الثابتة والمتنقلة وحدائق الطفولة ، والمسابقات ، وفعاليات مشروع القراءة للجميع ، وصحة الطفل وتغذيته ، ورياضة الأطفال وثقافتهم ، ومحور نحو أمية المرأة والطفل ، وآخرها تخصيص عام ١٩٩٢ لطفل القرية ، حسناً ، إنه توجه حضارى متعدد الأهداف فى العدالة الاجتماعية بين الريف والحضر من ناحية ، ومحور أمية أطفال الريف ورعايتهم من ناحية ثانية ، فمن غير المعقول أن يجمع الطفل

بين الأمية الأبجدية والامية الثقافية (الوظيفية) ، خاصة وأن القرن الجديد على الأبواب ، وهى فرصة ذهبية للمجتمع ليعد قاعدته البشرية العريضة للمشاركة فى منجزاته واستيعاب تقنياته ، والتعامل مع مفرداته المتجددة فى التكنولوجيا والمعلومات والاتصال ، وهى الوسائط أو العناصر الفنية التى تؤثر فى تشكيل شخصية الطفل ومحو أميته ، ويتجاوز دورها الأدوار التقليدية للكتاب والمجلة والمسرح والبرنامج المدرسى .

لقد تم الانتقال من عصر المعلومات «الميكنة» إلى عصر المعلومات «المحوسبة» وتمثلت المسارح الرئيسية للتكنولوجيا المتقدمة للمعلومات فى ثلاثة :

(أ) المعالجة الالكترونية المحوسبة للمعرفة knowledge وليس للمعلومات كما كان الحال سابقا ، أو للبيانات Date كما كان الحال الأسبق . وعلى هذا المسرح الهام يجرى الآن تطوير وظائف جديدة للحاسبات بحيث تكتسب أخص خصائص السلوك الإنسانى «الذكاء».

(ب) تكنولوجيا ثورة الاتصالات وخاصة الاتصالات من بُعد Telecommunications وتمثل فى إحداث تغيير جذرى فى طرائق ووسائط الاتصال بغرض النقل المركب للصوت والصورة والكلمات المقروءة.

(ج) التكنولوجيا الآلية (التأليل) Automation ويقصد بها تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية الإنتاج ، إن

تكنولوجيا المعلومات المتاحة الآن بأجياها القائمة والمتطورة في الدول المتقدمة ، قرية الصلة بالطفل في داخل المنهج الدراسي وخارجه ، في لعبته ، في كتابه ، في بيئته بمعناها الواسع ومن ثم يتعامل معها معرفة واستخداما ، ويشب رجلا فيتعامل معها إنتاجا ونقلًا وابتكارًا .. وهو ما نأمل أن يدخل في إطار تطوير مناهجنا التعليمية .

والحق يقال : إن مناهج ومواد الدراسة بمراحل التعليم الأساسي في ظل ديمقراطية التعليم والانفتاح التربوي على السياسات التربوية المتقدمة ، أحدث نقلة تعليمية مدروسة لا على مستوى الشكل فحسب وإنما المضمون كذلك ، عدا بعض الحشو المكرور في الإنسانيات والاجتماعيات ، إن تكنولوجيا التعليم (وهي أيضًا أقسام تعليمية أنشئت مؤخرًا بكليات التربية النوعية بمصر) يجب أن توظف مقرراتها الدراسية لتخريج معلمين وإخصائيين في المعلوماتية ، والاتصالية ، والتكنولوجيا الآلية بهدف زيادة معارف ومعلومات وثقافة الأطفال ؛ أي نحو أميتهم .

إن حق الطفل في أن تمحو أميته (الأبجدية) و (الوظيفية) بات هدفًا عالميًا ولتكن التقنيات التعليمية Instructional Technology المرادف الطبيعي للوسائل التعليمية داخل المدرسة وخارجها ، لقد أكدت على ذلك الحق المنطقي من حقوق الطفل السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية في كلمتها الضافية باجتماع مشروع

اتفاقية حقوق الطفل الذى عقد بإيطاليا (١٠ - ١٣ سبتمبر ١٩٨٧) ومنه تذكر : «وإذا تطرقنا إلى التعليم لوجدنا أن الكثير من البلدان النامية قد اظهرت تحسناً ملحوظاً فى معدلات التعليم ومحو الأمية ، بيد أنه مازال علينا إعادة النظر فى مناهج التعليم وأن تدعم نظمنا المدرسية ببرامج فعالة لكى نحفز من قدرات الأطفال الابداعية .

إذا كان الأطفال عاجزين عن نصره قضيتهم بشكل فعال ؛ فهل اضطلعنا نحن الكبار بهذا الأمر خير اضطلاع ؟ وهل نحن واثقون من أن المعايير التى نستخدمها لنصرتهم نصره فعالة معايير صحيحة وتخدم صالح الطفل ؟

وإذا توصلنا إلى عجز الأطفال عن نصره قضيتهم ، فمن يقع عليه هذا العبء ؟ الساسة ؟ المشرعون ؟ المخططون ؟ خبراء الأطفال ؟ رجال الدولة ؟ أم هى مسئولية جماعية تقع على هؤلاء مجتمعين وعلى الأطفال أنفسهم ؟^(١٧) .

إن أعلى نسبة من الامية فى العالم هى فى البلاد العربية ، «يذكر تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٢ أن نسبة التعليم فى العالم الثالث كانت لا تتجاوز ٣٣٪ فى عام ١٩٥٠ ، ولكن هذه النسبة قد ارتفعت فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٨٪ ، وفى عام ١٩٧٠ إلى ٤٦٪ ، ووصلت عام ١٩٧٩ إلى ٥٦٪ .

ولكن ، على الرغم من تلك الصورة الحسنة ، فإن عدد الأميين فى ازدياد مع أن نسبة الأمية فى انخفاض ، والسبب راجع إلى ازدياد

سكان العالم ، ويتوقع المختصون بهذا الميدان ارتفاع هذا العدد من الأمين بحلول عام ٢٠٠٠م إلى مليار أُمى ، والعالم العربى فيه أعلى نسبة من الأمية إذ أن النسبة تبلغ فى المتوسط ٦٢٪ من السكان ، غير أن هذه النسبة تتفاوت فى بلدان العالم الإسلامى ، على نحو ما توضحه الإحصائيات المحايدة والملاحظ من استقراء تلك الإحصائيات هو تلازم الأمية مع الجانبين الاقتصادى والاجتماعى .

وهذه عينة من نسب الإلمام بالقراءة والكتابة فى البالغين فى عدد من الدول المسلمة^(١٨):

النسبة المثوية	البلد	النسبة المثوية	البلد
١٠٪	مالى	٢١٪	باكستان
١٠٪	اليمن	٢٢٪	بنغلاديش
٢٨٪	المغرب	١٥٪	السعودية
٥٠٪	الصومال	١٥٪	تشاد
٥٣٪	سوريا	٨٪	النيجر
٢٦٪	العراق	١٢٪	أفغانستان
٥٠٪	إيران	٢٢٪	نيجيريا
٦٠٪	تركيا	(عام ١٩٦٠)	
٤٠٪	مصر	٣٥٪	الجزائر
٦٢٪	الأردن	٥٥٪	تونس
٦٨٪	لبنان	١٠٪	موريتانيا
١٥٪	السودان	١٠٪	السنغال

ولقد وضع علماء الاجتماع مقاييس كمية لمدى انتشار الحرمان فى العالم باعتماد مؤشرات تقريبية معينة منها : نقص التغذية فى الفرد ، ومتوسط العمر المتوقع عند ولادته ، ومدى انتشار الأمية ، وغيرها ؛ أما التغذية فحاجة بدنية أساسية لازمة ، وأما متوسط عمر الفرد فيعكس مدى تأثير مختلف أنواع الحرمان ؛ وأضيف إلى هذين المقياسين البيولوجيين ، عنصر الأمية كمؤشر للحرمان من التطور الاجتماعى . وتعطى هذه المؤشرات الثلاثة ، بنظر خبراء الأمم المتحدة ، صورة موجزة وواضحة لمدى انتشار الفقر فى مظاهره الشائعة .

وعلى هذا الأساس صنفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧١م دول العالم حسب هذه المقاييس ، فى جدول مقسم إلى ثلاث فئات : دول متقدمة ، ودول نامية فقيرة ، ودول معدمة (أكثر بلاد العالم فقراً وتخلّفاً .. مادياً) ، - أو الأقل نمواً - !! ، أما الفئة الأولى -المتقدمة - فتشكل ٢٥٪ من سكان العالم ، وهى فى ٣٧ دولة تعدادها حوال (١١٠٠) مليون نسمة ، والدول النامية تشكل ، مع الدول المعدمة ، ٧٥٪ من سكان العالم ، ومجموع دولها - آنذاك - (٨٩) دولة ، أما سكانها فيبلغون (٣٠٠٠) مليون نسمة ، وحددت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧١م الدول المعدمة - الأكثر تخلّفاً - بـ ٢٤ دولة ثم أضيفت إليها أربع دول أخرى عام ١٩٧٥م ، وزيدت ثلاث أخرى عام ١٩٧٧م ، وأخيراً رفعوها إلى ست وثلاثين دولة بعد إضافة

خمس دول آخر ، وقالوا : إن هذه الدول -الأقل نموا - كما سموها صنفت هكذا على أساس شروط ثلاثة قائمة فيها :

١ - إجمالى الدخل القومى للفرد كان أقل من (١٠٠) دولار أمريكى فى العام .

٢ - كان نصيب الصناعة من إجمالى الدخل القومى لا يتعدى ١٠٪ .

٣ - كانت نسبة الأمية فيها ٨٠٪ أو أكثر .^(١٩)

مصر ومواجهة المشكلة :

ترتبط الأمية بالنظام التربوى التعليمى فى أى مجتمع . فقد تقل طبيعة ودرجة مشكلة الأمية أو تزيد بحسب قدرة النظام التربوى التعليمى على استيعاب وتعليم أفرادهِ ، واستقراء تاريخ التربية فى مصر الحديثة منذ منتصف القرن الماضى سيكتشف الأمية السائدة فى المجتمع يومئذ ، لا الأطفال الأميين فحسب وإنما الأمية كظاهرة اجتماعية Social Phenomenon فصدر قرار بالتعليم الإجارى فى سنة ١٨٧٦م يقضى بأن يتمكن جميع الناخبين خلال ٣٠ عامًا من القراءة والكتابة ، وأن تزال أمية أعضاء المجلس التشريعى خلال ١٨ عامًا ، وقد تم إلغاء هذا القرار فى سنة ١٨٨٨ بسبب نقص الأشخاص اللازمين للتعليم فى المدارس (التربية فى مصر ، د. أحمد الخطيب ١٩٨٩) .

ظلت مصر إلى مطلع القرن الحالى تعاني من مشكلات التعليم ، وأحست بأهمية التعليم فى صياغة المستقبل الذى ينتظرها ، وكانت احتياجات مصر هائلة ، كان لابد أن تزود سكانا ريفيين معظمهم أميون بالمهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، وهى المهارات اللازمة كأساس للتعليم الثقافى والفنى ، وكان أول مجهود قومى موجها ناحية محو الأمية^(٢٠).

وفى عام ١٩٢٣ أتاح الدستور المصرى - لأول مرة - التعليم الابتدائى مجاناً وجعله إجبارياً بالنسبة لجميع الأطفال بين سن (٦ - ١٢ سنة) وترجمت وزارة المعارف التشريع إلى واقع ، حيث أنشئت ٢٧ مدرسة جديدة لهذا الغرض ، وبعد ثلاث سنوات دراسية كانت هناك ٧٦٢ مدرسة إلزامية ، ولم يقتصر الأمر عند هذا التوسع فى افتتاح المدارس الجديدة ، فأضيفت بحلول عام ١٩٣٧ ستمائة مدرسة إلزامية جديدة ، واستطاعت المدارس الأولية والابتدائية أن تتيح التعليم لقاعدة عريضة من الأطفال المصريين ، برغم الصعوبات التى كانت تواجهها مثل نقص الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق عليها .

وفى عام ١٩٠٨ أنشئت الجامعة المصرية القديمة ، والتحق بها طلاب التعليم الثانوى الذى كان طريقاً مزدوجاً ، يهدف إلى الالتحاق بالجامعة أو الالتحاق بالوظائف الحكومية ، لهذين السببين كثيراً ما تغير

نظام مدد الدراسة بالتعليم الثانوى وكذلك مناهجه ، وبحلول عام ١٩١٣ صدر قانون يمنع خريجي المدارس الأجنبية بمعاهد التعليم العالى (الجامعة) إلا باجتياز امتحان «الثانوية الحكومية» وهو قرار صائب وقتذاك ، خاصة أن عدد الطلاب الأجانب أو المصريين الموسرين بدأ يتزايد للدرجة ملحوظة اعتباراً من العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧م وهو ما يوضحه الجدول رقم (١) :

جدول (١)
عدد الطلاب فى المدارس الأجنبية
١٩٢٧ - ١٩٢٨

المدسة	عدد المدارس	مجموع الطلاب	ذكور	إناث
أمريكية	٧٨	٦٩١٤	٢٧٩٢	٤١٢٢
إيطالية	٩١	٩٨٠٩	٤٧٣٤	٥٠٧٥
بريطانية	٧٤	٤٣٢٢	١٩٥٣	٢٣٦٩
فرنسية	٢٧٩	٣٢٨١٢	١٦٧١٧	١٦٠٩٥
يونانية	٨٨	١١٣٩٦	٦٠٩٣	٥٣٠٣
جنسيات أخرى	٢٧	٣٥٧٠	٢٨٧١	٦٩٩
	٦٣٧	٦٨٨٢٣	٣٥١٦٠	٣٣٦٦٣

وكان المردود الثقافى من العملية التربوية فى مثل تلك المدارس ،
ينعكس بالسلب على قيم المجتمع وثقافته الأصلية ولغته الوطنية ،
فالثقافة تكيف الفرد على أساس النموذج السائد فيها : وهى هامة
بالنسبة للعملية التربوية فيما نعلم ، وقد لخص ذلك الرأى د. محمد
ليبب النجى فى مقولته السديدة : «إذ من المعروف أن الثقافة هامة
بالنسبة للعملية التربوية ، والأخيرة تقوم على عاملين أساسين هما :
الوليد البشرى مع عجزه وجهله الاجتماعيين من ناحية ، والثقافة التى
تسود الحياة الاجتماعية للمجتمع الذى يولد فيه الطفل الإنسانى من
ناحية أخرى ، وهو يحقق هذا الهدف باكتساب ثقافة الجماعة التى
يعيش بينها اكتساباً تدريجياً ويكتسب أيضاً طرق السلوك والتفكير
فيها» .

وفطن رجال ثورة ١٩٥٢ إلى أهمية التعليم فى تحقيق أهداف الثورة
وإحداث تغييرات جذرية فى مناحى الحياة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية والعسكرية وكان التعليم الوسيلة التى تستهدف بناء الإنسان
المصرى على نحو ما صنعت الدول الحديثة ، فسنّت القوانين ، وأصبح
التعليم الابتدائى إجبارياً واعتبر مرحلة إلزامية مجانية لجميع الأفراد
وسائر طوائف المجتمع ، ومع التوسع فى قاعدة التعليم الابتدائى ،
كانت مناهجه ومقرراته وسيلة فعالة من وسائل الترابط الاجتماعى
والوحدة الوطنية ، والحد من دور المدارس الأجنبية والإشراف شبه

الكامل عليها بهدف تأصيل وغرس القيم واللغة الوطنية ، على أن هناك ثنائية أخرى ظهرت فى النظام التعليمى فى مصر قبل الثنائية السابقة ، واستمرت معها ، هذه الثنائية هى : النظام التعليمى غير الدينى ، والتعليم الدينى فقط (الجامعة الأزهرية ومعاهدها ومدارسها الأولية) ونتج عن هذا ، أن كان نمط الشخصية الذى يخرج به طالب التعليم الدينى مختلفاً عن نمط الشخصية الذى يخرج به طالب التعليم المدنى ، وزاد البعد بينهما ، إلى أن وضع الأساس السليم للنظامين ، بحيث تكون المرحلة الأولى مرحلة مشتركة بين طالب الدين وبين طالب العلم المدنى ، وقد تطور هذا المفهوم من دور إذ أخذ كل نظام من نظيره بهدف تخريج الطالب المتعلم السوى .

ومع أن التعليم فى الخمسينات والستينات كان طموحاً إلى أقصى درجة فى استيعاب كافة أفراد طبقات الشعب ، وبخاصة أبناء العمال والفلاحين ونظرائهم إلا أنه قوبل بعقبات التمويل وضالة الموارد والتخطيط السليم ، فعلى سبيل المثال ظهر من جديد شبح الأمية بين الأطفال ؛ فبدلاً من التحاق أكثر من ٤ ملايين طفل فى سن المدرسة الابتدائية ، نجد أن الذين التحقوا بهذه المدارس أكثر قليلاً من ٣ ملايين طفل ، واستمر نحو مليون طفل محلك سر يمثلون أول فاقد تعليمى بعد الثورة باعتبارهم أول أطفال الأمية بعد الثورة ، واللافت للنظر أن هذا المعدل لم يستمر طويلاً إلى أول السبعينات لأسباب التحاق

هؤلاء الأطفال بالمراكز المهنية والتدريب الصناعى ، والعمالة الزراعية
وانشغال الحكومة بإعادة بناء الجيش عقب نكسة ١٩٦٧ م .

رافد آخر حفظ اللغة الوطنية ، وقلل من أعداد الأميين وهو مجانية
التعليم الدينى بالأزهر مدارس ومعاهده ، لكن وباللخسارة انقرضت
الكتاتيب وتقلص الأثر الفعال فى ميدان التعليم الأزهرى لأسباب
حضارية واجتماعية ، وفى الوقت نفسه جرت محاولات عديدة لتقليل
معدل الأمية بين الأطفال لكنها جاءت غير ذى بال وينسب ضئيلة
فى المواجهة ، نظراً لاتساع رقعة التعليم (العام والفنى والدينى) الإلزامى
والمجاني فى آن واحد ، لقد تأكد مبدأ مجانية التعليم بمصر بنص
الدستور (١٩٧١) القائل إن التعليم حق تكفله الدولة ، على أن التعليم
فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة (لاحظ تعديل
حق المجانية فى التعليم تعدل فى قانون التعليم الصادر ١٩٨١) إلى
التعليم قبل الجامعى ، أى أن الذى يهمنى المجانية والإلزام للأطفال فى
سن المدرسة ، ولقد اعتبر القانون أن حق التعليم حق إنسانى تكفله
الدولة ، ويصونه المجتمع ، يتطلب توفير التعليم بالقدر والكيف المناسب
لتحقيق أقصى نمو للشخصية الإنسانية دون تفرقة من أى نوع سوى
معيار الكفاءة الشخصية (عبد السلام عبد الغفار ، مؤتمر تطوير التعليم
١٩٨٧ م .) لعل الكفاءة الشخصية التى قصدت هى المرادف لمبدأ
تكافؤ الفرص بين سائر أفراد المجتمع .

من الضروري الإشادة بمنجزات تحققت قام بها النظام التربوى لإيجاد الحلول المنطقية لمشكلات التعليم التى تراكمت من زمن محمد على إلى مطلع الثمانينات ، لاجرم أن التعليم حقق إيجابيات فعالة ومؤثرة فى البناء الطبقي والحياة الاجتماعية لكنه أخفق فى التصدى الحاسم للقضاء على أمية الأطفال من ذوى الأميات الثلاث :

- أمية الأطفال (غير الملتحقين بالمدارس) .

- أمية الأطفال (الملتحقين بالمدارس وتسربوا للحياة العامة) .

- أمية الأطفال الوظيفية (التخلف الدراسى - الأمية الثقافية) .

أما أنواع الأمية الأخرى :

- أمية الكبار

- وأمие المرأة فهما لا يدخلان مباشرة فى دائرة اختصاص وزارة التعليم أو النظام التربوى الرسمى .

وستترك القارىء مع الجداول الإحصائية التى تمثل قراءة دلالاتها الرقمية إلى أى حد وصل (الفاقد التعليمى) إلى أرقام مزعجة تنضم إلى طابور الأمية .

(انظر الجدول أرقام ٢ ، ٣ ، ٤) :

جدول (٢)
إجمالي فاقد التعليم الابتدائي

السنة	عدد المقيدين في الصف الأول	نسبة الفاقد في التعليم الابتدائي
٧١/٧٠	٧٤٢,٨٨٨	٤٢,٣
٧٢/٧١	٧٢٢,١٩٣	٤١,٢
٧٣/٧٢	٧٢٧,٢٧٣	٤١,٨
٧٤/٧٣	٥٧٨,٣٢٢	٣٤,١

جدول (٣)
عدد التلميذات اللاتي توقفن عن الدراسة
في كل من الصفوف الستة للتعليم الابتدائي

السنة	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس
٧١/٧٠	١٤,٤٥٠	١١,٧٠٠	١٦,٤٧٠	٢٣,٨٤٠	١٤,٣٠٠	٢٤,٢٣٠
٧٢/٧١	١٤,٥٨٠	١٣,٣٦٠	١٧,٤٤٠	٢٣,٣٩٠	١٤,٣٤٠	٢٢,٦٤٠
٧٣/٧٢	١٢,١٦٠	١٠,٧٢٠	١٤,١٦٠	٢٠,٥٥٠	١١,٤٠٠	١٥,٨٣٠
٧٤/٧٣	٧,٨٦٠	٤,٤٧٠	١٢,٢٩٠	٢١,٨٧٠	١١,٥٥٠	١٣,٠٧٠
٧٥/٧٤	١٥,٧٨٠	٧,٥٤٠	٧,٨٦٠	١٨,٠٧٠	١٧,٠٠٠	١٤,٢٧٠
٧٦/٧٥	١٣,١٩٠	١٢,٠٤٠	١٠,٠٢٠	١٦,٠٨٠	١٧,٠٨٠	٦,٩٤٠
٧٧/٧٦	١٩,٠٩٠	٩,٩٧٠	٩,١٦٠	١٢,٩٠٠	٢٠,٧٦٠	١٣,١٧٠
٧٨/٧٧	١٨,٦٥٠	٨,٨٥٠	١٠,٣٤٠	١٤,٠٠٠	٢٧,٦٢٠	١٣,٥١٠
٧٩/٧٨	١٩,٣٨٠	٩,٦٥٠	١٠,٨٨٠	١٥,١٨٠	٣٣,٣٠٠	١٠,١٥٠

جدول (٤)

عدد التلاميذ الذكور الذين توقفوا عن الدراسة
فى كل من الصفوف الستة للتعليم الابتدائى

الصف السادس	الصف الخامس	الصف الرابع	الصف الثالث	الصف الثانى	الصف الأول	السنة
٣٨,٥٠٠	١٦,٦١٠	٢٣,٥٩٠	١٥,١٣٠	٨,٥٣٠	١٠,٢٥٠	٧١/٧٠
٣٥,٠٩٠	١٨,١٨٠	١٤,٨٠٠	١٤,٨٨٠	٢,٧٢٠	١٠,٢٠٠	٧٢/٧١
٢٥,٢٩٠	١٤,٦٠٠	٢٣,٣١٠	١٢,٤٣٠	٨,٩٣٠	٨,٧٨٠	٧٣/٧٢
١٥,١٧٠	١٣,٧٦٠	٢٤,٣٠٠	١٠,٤١٠	٦,٤٠٠	٤,٥٨٠	٧٤/٧٣
٢٥,٦٥٠	٢٢,٥٦٠	٢١,٧١٠	٥,٦٤٠	٩,٣٢٠	٧,٣٩٠	٧٥/٧٤
٧,٦٥٠	٢٧,١١٠	٢٠,٠٣٠	٩,٦٣٠	١٢,١٧٠	٤,٦٧٠	٧٦/٧٥
٢٣,٤٥٠	٣٥,٣١٠	١٧,٧٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٢٢٠	١١,٨٨٠	٧٧/٧٦
٢٣,٢٩٠	٤٠,٢١٠	١٩,٦٢٠	١١,١٩٠	١١,٣٤٠	١١,٢٧٠	٧٨/٧٧
١٨,٣٦٠	٤٨,٥٠٠	٢٠,٠٨٠	١٢,١٠٠	١١,٦٦٠	١١,٥٥٠	٧٩/٧٨

وأخيراً تبلور دور ديمقراطية التعليم فى المجتمع بظهور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، والذي أفاد من تجارب أكثر من قرن كامل من النظام التربوى فى مصر ، وإذا كانت فلسفة التعليم الجديدة التى نادى بها هذا القانون ، قد أعطت المزيد من ديمقراطية التعليم والتصدى المرحلى لبعض سلبيات الفترات الماضية من عمر التشريعات التعليمية ، فإن قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، نادى باتساع مدة التعليم الإلجبارى الإلزامى فى المرحلة الابتدائية ، لتصبح مرحلة تعليم أساسى

(٦ - ١٥ سنة) ، وهو ليس تعديلاً شكلياً فى المسمى ، وإنما يستهدف فيما يستهدف إشباع الحاجات الأساسية من التعليم للأطفال ، فالتعليم الأساسى تعليم إلزامى مجاني مدته تسع سنوات لجميع أبناء الأمة الذين يبلغون السادسة من العمر ، وتتكون المرحلة من حلقتين: الأولى (الابتدائية) ، وتضم الصفوف من الأول إلى السادس ، والثانية (الاعدادية) وتضم الصفوف من السابع إلى التاسع ، كما أكد القانون فى مادته الثالثة على التزام الدولة بتوفير هذا التعليم بالمجان فى جميع المدارس ، بينما أكد فى مادته الخامسة عشرة على التزام الدولة بتوفير مكان لكل تلميذ يبلغ سن الإلزام ، أى أننا نستطيع عن طريق حشد الموارد والطاقات التطبيق الأمثل لمثل هذا اللون من التعليم الأساسى . وبذلك نجنى ثمرة القراءة والكتابة الحقيقية ، والاستيعاب شبه الكامل ، ومعالجة التخلف أو التسرب الدراسى بتنمية قدرات الأطفال التلاميذ على التعليم المستمر.

الأمية التكنولوجية والثقافية :

عندما تكونت منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة (اليونسكو) ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، أعلنت دستورها ، وفى أول اجتماع لها عقد بباريس (نوفمبر ١٩٤٦) ديباجته : «حكومات الدول المشتركة فى هذا الدستور بالنيابة عن شعوبها تعلن : مدامت الحرب تبدأ فى عقول الناس ، لذا فإن الدفاع عن السلام ينبغى أن يولد فى عقول الناس» ثم أكد الدستور على مايل :

- إعطاء دوافع للتعليم العام ونشر الثقافة .
- تكافؤ الفرص للجميع فى التعليم .
- التبادل الحر للعلم والمعرفة .
- الانتشار الحر للمعارف بالكلمة أو الصورة أو عن طريق وسائل الاتصال .

- اقتراح وسائل تعليمية تكون أكثر ملائمة لتوجيه الأطفال لتحمل المسؤولية وبعد أكثر من أربعين سنة من قيام اليونسكو ، وفى سبيل جهودها لنشر العلم والتربية والثقافة فى بلدان العالم ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٤٢ فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والقاضى بإعلان عام ١٩٩٠ ، عامًا دوليا لمحو الأمية فى الدول النامية والدول المتقدمة ، فالأخيرة لم تسلم هى الأخرى من الأمية ولكنها أمية وظيفية أثبتتها دراسة مسحية على سكان بعض الدول الصناعية المتقدمة . وقد ارتبط الإعلان عن العام الدولى لمحو الأمية بدعم جهود المنظمة فى سبيل توعية الرأى العام العالمى ودعم الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة الأمية .

والأمية الوظيفية (الحضارية) وليدة الحياة العصرية الشائكة ، وثمرة من ثمرات منجزات العقل البشرى اللاهث فى الحياة المادية الحاكمة ، بحيث أصبحت الأمية الوظيفية مرتبطة بالتعقيد الحضارى والتقدم فى آن واحد ، وهى فى ضوء ذلك تختلف فى تعريفها عن الأمية الأبجدية

(عدم الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب) ، وتندخل بعض المسميات الشائعة تحت هذا اللون الحضارى من مثل أمية المتعلمين ، أمية المثقفين ، الأمية النسبية (على نحو ما ذهب إليه أحمد سويلم ، انظر التربية الثقافية للطفل العربى ١٩٩١) ، وهى فيما نراها عدة تعريفات يمكن أن تندرج تحت تعريف الأمية الوظيفية الحضارية .

والأمية الوظيفية أشبه ما تكون بدائرة مركزها الأمية الأبجدية ، والأمية الأبجدية لا تشكل سوى جزء من الأمية الوظيفية ، إن التفرقة بين المتعلم والأمى غير كافية - كما ورد بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ - لتعريف الأمية الوظيفية ، لأن التقدم والتعقيد الحضاريين أثمرا عن تقنيات ووسائط معرفية وعلمية ومعلوماتية ، من إنتاج الفرد واستعماله ؛ وهى وسائط ومعارف تتجاوز الإلمام بالقراءة والحساب إلى تدفق للمعلومات عبر الأجهزة المعقدة ، والتي تتطور يوماً بعد يوم وجيلاً أحدث من الجيل الذى سبقه .

إذا فالأمية الوظيفية ليست نتيجة لعجز النظام التربوى التعليمى ، أو المدرسة بشكل مباشر، وإنما هى مزيج من التربية والثقافة المعاصرة ، ومن الغريب أن يكون أقدم تعريف اصطلاحى للثقافة الذى اقترحه تايلور Tylor هو الذى يتفق مع الثقافة التى ننشدها للقضاء على الأمية الحضارية ، أو الأمية الوظيفية ، يعرف تايلور الثقافة فى مفهوم انثروبولوجى بقوله : «الثقافة أو الحضارة بالمعنى الواسع : هى هذه المجموعة المعقدة التى تشمل المعارف والمعتقدات والفن والقانون

والأخلاق والتقاليد ، وكل القابليات والتطبيقات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى مجتمع ما .

إن الاتجاهات الأساسية والمتجددة فى التكنولوجيا العالمية فى مجالات الحواسب الآلية ، والاتصالات والمعلومات والإنتاج ووسائط الخدمات وغيرها تحتاج من الإنسان المعاصر ، التعامل معها وبواسطتها ، وبالتالى الإلمام بعناصرها المادية ، أى التعلم والإدراك الواعى لمثل هذه التقنيات ، إن التعلم على هذا النحو لا يورث بيولوجيا ، وإنما عن طريق (المثاقفة) أو الأخذ والاستيعاب الاجتماعى الحضارى .

ببساطة نستطيع أن نقرر أن الأمية الوظيفية بحاجة إلى تربية غير مقصودة ، وثقافة مقارنة مقصود ، فالأمية الوظيفية لا تنتظر الخطط المرحلية بعيدة المدى لعلاج مشكلاتها ، وإنما يتطلب الأمر فتح قنوات للقاح المعرفى والتقنى للأخذ والاستيعاب والتدريب والاستعمال والإنتاج لكل ما هو عصرى ، ونحن نعلم أن جديد العلم والتكنولوجيا يتغير كما أضحى الفترة بعد الفترة ، وربما يتغير - فى العقد الواحد من السنين - إلى الأحدث والمعقد .

ولقد أحست منظمة الأمم المتحدة بالهوة الثقافية والتخلف الثقافى بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبالتزايد المضطرد فى أعداد الأميين أمية وظيفية فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨٧/٤١ فى ٨ ديسمبر ١٩٨٦ ، ولأهمية ذلك نثبت توصيات ووثائق المنظمة فى هذا الصدد وأهمها :

التوصية رقم ٢٧ الصادرة عن المؤتمر العالمى بشأن السياسات الثقافية

العقد العالمى للتنمية الثقافية

إن المؤتمر :

إذ يلاحظ بارتياح المنجزات التى تحققت من خلال السياسات والإجراءات الثقافية للدول الأعضاء خلال السنوات العشر الأخيرة .

وإذ يؤكد أن الثقافة هى جزء أساسى من حياة كل فرد وكل جماعة ، وأن التنمية - التى ينبغى أن تتخذ من الإنسان غاية لها - ينبغى بالتالى أن تنطوى على بعد ثقافى.

وإذ يلاحظ أن الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الثقافية تشكل جزءا من تطلعات الشعوب لتحقيق التحرر السياسى والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

وإذ يعتبر أن العمل لتعزيز الثقافة ينبغى النظر إليه من خلال منظور عالمى بوصفه ضرورة إنمائية عالمية تساعد على إقرار السلام .

وإذ يسلم بالعمل الذى قامت به اليونسكو لتعزيز الثقافة والمساواة لثقافات شعوب مختلفة .

وإذ يشير إلى المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة .

يوصى بأن يقترح المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان عقد عالمي للتنمية الثقافية ويرخص للمدير العام بأن يتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد .

يرجو الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرس إمكانية أن تضع ضمن أهداف العقد الثالث للتنمية تنفيذ برنامج عمل في إطار عقد عالمي للتنمية الثقافية يستهدف القضاء على الأمية ، وتأمين المشاركة الثقافية على نطاق أوسع وتأكيد البعد الثقافي للتنمية وضرورة صون الذاتية الثقافية لكل أمة.

ملحق ٢

قرار ١٨٧/٤١ اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ، ٨ ديسمبر ١٩٨٦

إعلان العقد العالمي للتنمية الثقافية

إن الجمعية العامة .

إذ تضع في اعتبارها التوصية رقم ٢٧ التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في مكسيكو في عام ١٩٨٢ ، والتي أوصى فيها بأن يقترح المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان عقد عالمي للتنمية الثقافية .

وإذ تضع فى اعتبارها أيضًا القرارات ١١ - ٢٠ و ١١ - ١٠ اللذين اعتمدهما المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، فى دورته الثانية والعشرين على التوالى .

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٦٩/١٩٨٦ المؤرخ فى ٢٣ تموز / يوليه ١٩٨٦ والذى أوصى فيه الجمعية العامة بأن تتخذ قرارًا فى دورتها الحادية والأربعين بشأن مسألة إعلان عقد عالمى للتنمية الثقافية .

وإذ تأخذ فى اعتبارها الاهتمام الذى أبداه المجتمع الدولى ، بما فى ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالعقد المقترح .

وإذ تسلم بأن الجهود الطوعية التى يبذلها على الصعيد الوطنى الأفراد المهتمون والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية هى أدوات رئيسة لتحقيق أهداف العقد .

وإذ تحيط علمًا بمشروع خطة العمل للعقد العالمى للتنمية الثقافية الذى قدمه المدير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

١ - تعلن الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧ بوصفها العقد العالمى للتنمية الثقافية ليتم الاحتفال به تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٢ - توافق على الأهداف الأربعة الرئيسة للعقد ، وهى : الاعتراف بالبعد الثقافى للتنمية وتأكيد الهويات الثقافية وإغناؤها ، وتوسيع المشاركة فى الثقافة ، وتعزيز التعاون الثقافى الدولى .

٣ - تدعو جميع الدول، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، والأفراد المهتمين إلى أن تشارك بنشاط فى تحقيق أهداف العقد أو إلى أن تتيح لهذا الغرض ، على أساس طوعى ، الموارد الفكرية والبشرية والمالية اللازمة ، آخذة فى اعتبارها حالتها وأولوياتها ومواردها الخاصة .

٤ - تشجع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المشتركة فى تحقيق أهداف العقد على أن تفعل ذلك بطريقة تتفق مع الأولويات البرنامجية المقررة ولا تترك فيها آثاراً مالية إضافية بالنسبة للبرامج التى لا تمول من التبرعات .

٥ - تـرجو من الأمين العام أن يكفل، عن طريق لجنة التنسيق الإدارية ، تنسيق الأنشطة التى تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للعقد بحيث يتم تفادى التكرار والتداخل .

٦ - تـرجو من الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن يقدموا مرة كل سنتين إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الثانية ، تقارير عن التقدم المحرز فى العقد العالمى للتنمية الثقافية .

وفى ضوء مثل ذلك الاتجاه الإنسانى والاهتمام العالمى بالتنمية الثقافية للفرد ومحو أميته باستطاعتنا أن نواجه حقيقة هامة ، وهى أن التربية بمفهومها الواسع أشمل مما تقدمه المدرسة ، وأن أهمية دور

المدرسة لم يبلغ أهمية الوسائط والروافد الثقافية الأخرى التي تشكل عقلية الفرد ووجدانه ، أى أن التربية بمعناها الشامل فيما يراها د. محمد الهادى عفيفى «هى العملية التي يحافظ بها المجتمع على نفسه بتجديد ثقافته : وهى بهذا المعنى أيضاً تتضمن الصلة الوثيقة بين النمو العقلى للأفراد ونموهم الثقافى، وارتباط كل منها بالآخر، فبقدر ما يتوافر من مؤثرات ثقافية ومشاركة للأفراد فيها ، بهذا القدر يكون المجال أمام نموهم العقلى والاجتماعى». إنها ثقافة البيئة كلها .. البيئة غير المحدودة لا مسئولية المدرسة وحدها ، ومن ثم فإن تأثيرات البيئة يتضمن تأثير جميع الأطراف الإنسانية على الفرد .

إن سرعة التغير التكنولوجى فى الوقت الحاضر قد أزلت الحواجز بين اليوم والغد كما ازداد بدرجات ملحوظة الموروث الثقافى الإنسانى ، وتنوعت أنماط الثقافة الحية واعترف المجتمع الدولى بوضع الثقافة فى صلب خطط التنمية ، لقد تنبّهت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة إلى أهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الثقافية للفرد بعامة والطفل بخاصة ، فأقرت هدفها التربوى الثقافى المتكامل «حفز المبادلات الثقافية القائمة على المشاركة والمعرفة ، وإعداد وسائل ومواد تعليمية لمساعدة الأطفال والشبان على تقدير أهمية الثقافات المختلفة وطرق التعبير المتنوعة» ، إن من الأهمية بمكان التخلّى عن فكرة أن الثقافة والعلم على طرفى نقيض ، حيث ينظر إلى الثقافة كقوة موجهة للحركة الإنسانية ، وإلى العلم كتكنولوجيا بحته تفرض شروطها الخاصة ، ومن ثم تشكل تهديداً خطيراً للهوية الثقافية ، إن تكاملية العلم والثقافة فى هذا الإطار الجديد

للتنمية ليست فقط أمراً بديهياً ، وإنما هى أيضا عامل حاسم ومصدر ثراء لجميع المجتمعات ، ويحتاج الأمر إلى القيام بجهد ملموس فى مجال التربية والإعلام ، فيما يتصل بالبعد الثقافى للتجديد العلمى والتقنى بغية توفير الطاقات الكاملة للتنمية العلمية ، والتكنولوجية لجميع الشعوب (انظر ملف العقد العالمى للتنمية الثقافية ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، ١٩٨٨م) .

وإذا ما استثنينا النخبة المثقفة من رجال العلم والدين وقادة الفكر ، والباحث والكتاب والمبدعين والصفوة العسكرية والسياسية والإعلامية - إذا استثنيناهم - من مجموع السكان فإننا نستطيع قياس نسبة الأمية الثقافية فى أى مجتمع ، وبقدر اتساع رقعة هؤلاء فى ميادين نشاطهم وأدوارهم فى المجتمع ، بقدر ما تقل درجة الأمية الثقافية فى المجتمع.